



**2012 TOKYO
ANNUAL MEETINGS**
INTERNATIONAL MONETARY FUND
WORLD BANK GROUP

Arabic

October 12, 2012

Address by **CHRISTINE LAGARDE**,
Chairman of the Executive Board and
Managing Director of the International Monetary Fund,
to the Board of Governors of the Fund,
at the Joint Annual Discussion

كلمة الاجتماعات السنوية: الطريق القادم – اقتصاد عالمي متغير، وصندوق نقد دولي متغير

تلقيها السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي

٢٠١٢ أكتوبر طوكيو،

مقدمة – العالم يأتي إلى اليابان

أو هايو غاز ايماسو - صباح الخير

السيد الرئيس، السادة المحافظون، الضيوف الكرام: نيابة عن صندوق النقد الدولي، أود الترحيب بكم جميعاً في الاجتماعات السنوية. طوكيو اي يوكوسو!

حين عقدت الاجتماعات السنوية آخر مرة في طوكيو، في عام ١٩٦٤، قال رئيس الوزراء الياباني هياتو إيكيدا أن "التحديد الرئيسي الذي يواجهنا جميعا، سواء محلياً أو دولياً، هو تشجيع النمو الاقتصادي المستقر وتخفيف التفاوت بين الأغنياء والفقراً". وكما في القول السائر القديم: كلما زاد تغيير الأشياء، بقيت دون تغيير (*plus ça change, plus c'est la même chose*).

لقد قطعت البيان شوطاً طويلاً منذ عام ١٩٦٤.

لقد عدت لتوبي من سيندياي التي شهدت أحاديث الزلزال وتسونامي المدمرة في العام الماضي. الموقع الذي راحت فيه أرواح كثيرة، وتحطم فيه أحلام كثيرة. لكنني رأيت مدينة ولدت من جديد. رأيت بعيوني جهود الشعب الياباني الرائعة في إعادة بناء بلدتهم وحياتهم. رأيت الشجاعة والثقة.

إن هذا المشهد مصدر إلهام بالنسبة للعالم كله. لقد فهموا ما يجب أن نفهمه كلنا — أن التكافف هو الطريق الوحيدة للتغلب على اضطرابات اليوم وتحسين مستقبلنا الجماعي.

أود هذا الصباح أن أعطيكم فكرة عما يمكن أن يbedo عليه المستقبل – الاقتصاد العالمي، وللصندوق، ولنا جميعا.

إذن سأحدثكم عن ثلاثة أشياء:

• ونيرة التغيير ونطاقه في الاقتصاد العالمي؛

• خوض الطريق القادم؛

• رؤيتي للصندوق في المستقبل.

ألف- العالم في حالة من السيولة – تغيرات كبيرة شاملة

ونحن نسعى للتعامل مع التغيرات الكبيرة التي تحدث من حولنا، ربما نستطيع التعلم من الاجتماعات السنوية التي عقدت في طوكيو عام ١٩٦٤.

وفي ذلك الوقت، كانت البلدان الأعضاء التي اجتمعت هنا تقف على مشارف عالم جديد مشرق، وحقبة ذهبية. وكانت اليابان في حالة ميلاد اقتصادي جديد والاقتصاد العالمي ينطلق إلى الأمام بكل عنفوان.

ولننظر الآن إلى أين وصلنا. لننظر إلى الارتفاع الملحوظ في مستويات المعيشة، مقيمة بإجمالي الناتج المحلي للفرد: لقد ارتفع على مستوى العالم بمقدار ٣ مرات ونصف تقريبا، وفي اليابان بمقدار ٤ مرات، وفي بلدان آسيا الصاعدة بدرجة مبهرة بلغت ٩ مرات ونصف. أما أحجام التجارة العالمية فقد ارتفعت بمقدار ١٦ مرة. وبقيادة الصين، خرج نصف مليار نسمة من دائرة الفقر في آسيا وحدها على مدار العقود الفليلة الماضية.

وإذ ننظر أمامنا اليوم، نجد أن عالمنا يتشكل مرة أخرى بعدد من الاتجاهات العامة الواضحة.

هناك تغيرات ديمغرافية كبيرة تحدث: فهناك أعداد هائلة من الشباب في المناطق الاقتصادية الصاعدة؛ وشيخوخة السكان تتزايد في الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الصاعدة الكبرى؛ ومشاركة المرأة تتزايد في الاقتصاد. وبحلول عام ٢٠٣٥ ستصبح القوى العاملة في إفريقيا هي الأكبر على مستوى العالم حيث يتجاوز تعدادها مليار شخص – أي أكثر من الهند أو الصين. ولكن بحلول ذلك الوقت أيضا، سيكون في العالم أكثر من مليار شخص قد تجاوزوا سن الخامسة والستين.

والقوة الاقتصادية تنتشر من الغرب إلى الشرق، والرخاء بدأ يتحرك من الشمال إلى الجنوب. وقد أصبحت الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تساهم بنحو نصف إجمالي الناتج المحلي العالمي، صعودا من الرقم المحقق في عام ١٩٦٤.

وتوصل ابتكارات الاتصالات والتكنولوجيا النهوض باقتصادتنا ومجتمعنا إلى ذرى تزداد ارتفاعاً مع الوقت. فهناك صلات لا نهاية تربط بيننا، ففتح الباب لإمكانات لا حصر لها أمام كل فرد منا. واليوم هناك حوالي ٣ مليارات نسمة يستخدمون شبكة الإنترنت – إنها شبكة عالمية النطاق حقاً.

باختصار، إن رمال الاقتصاد العالمي تواصل التحرك.

إن قوة آسيا وдинاميكيتها واضحة. وهذا ينطبق أيضاً على مناطق صاعدة أخرى. فحين كنت في البرازيل في مطلع هذا العام، على سبيل المثال، شهدت سيدة ترأّس دولة، هي ديلما روسيف، وهي عازمة بقوة على السعي لتحقيق النمو الشامل لجميع المواطنين والدفع قدماً بجدول الأعمال الذي وضعته للحد من عدم المساواة. وبإمكاننا أن نتعلم الكثير من هذه المناطق التي مرّت بفترات عصيبة.

أوروبا أيضاً تمر بعملية تكامل تاريخية، رغم مشقتها. فمنطقة اليورو تخضع لاختبار صعب، ويجب أن تواصل المضي في تنفيذ مبادرات السياسة الاقتصادية التي أعلنتها. لكن علينا أن ندرك أيضاً أن تحقيق تكامل أعمق على المستوى المصرفي ومستوى المالية العامة، إلى جانب إجراء إصلاحات هيكلية راسخة، سيعزز صلابة ركائزها الاقتصادية وينشئ الدعائم اللازمة لاتحاد أقوى وأكثر صموداً في المستقبل.

وهناك تحول يجري في الشرق الأوسط أيضاً. صحيح أن الطريق محفوفة بالصعاب، لكنني على ثقة من أن الالتزام والدعم الخارجي كفيان لتحقيق الإنجازات المشرقة التي يبشر بها هذا التحول على ضوء نبراس من الأمل. وحين قابلت الرئيس المصري محمد مرسي، تحدث إلى عن عزمه الأكيد للسعي من أجل تحقيق الإصلاحات الاقتصادية الطموحة ارتكازاً على مؤسسات قوية وديمقراطية، وهو ماضٍ في الوفاء بالتزاماته.

وتمضي الإنجازات الكبيرة في إفريقيا جنوب الصحراء أيضاً – حيث يستمر النمو القوي والمطرد بعد عقود من الكساد. ومن المؤكد أن الطريق لا يزال طويلاً حتى يتحقق النصر في المعركة الدائرة ضد الفقر. لكن الأنماط الجامدة تتلاشى بسرعة مع صعود نجم "الأسواق الوعادة" التي تجذب اهتماماً خارجياً كبيراً. انظروا إلى نيجيريا التي زرتها في أوائل هذا العام الماضي. هذا البلد كان يهدّر ثرواته النفطية لسنوات طويلة، لكنه الآن يحقق نمواً مبهراً – بدعم من الإصلاحات الديناميكية والقيادة القوية.

هذه التغييرات تُشكل مستقبلاً.

لكن هناك تحديات كبيرة أيضاً. فيجب ألا ننساق بعيداً عنها. وكمارأيتم في تنبؤاتنا الجديدة، لا يزال التعافي العالمي ضعيفاً للغاية. ولا تزال فرص العمل المحتملة شحيحة للغاية أمام ملايين لا حصر لها. ولا تزال الهوة شديدة الاتساع بين الفقراء والأغنياء.

هناك طريق وعر أمامنا حتى يتحول تفاؤلنا إلى حقيقة واقعة.

باء – اجتياز الطريق المرسوم

يقودني هذا إلى نقطتي الثانية – كيف نجتاز هذا الطريق بنجاح؟ كيف ندير هذا التغيير؟

أرى ثلاثة معاالم أساسية على الطريق:

- الخروج من مرحلة الأزمة؛
- واستكمال إصلاح القطاع المالي؛
- ومعالجة عدم المساواة وبناء الشامل.

الخروج من مرحلة الأزمة

الأولوية الأولى هي، بالطبع، أن نتجاوز الأزمة ونستعيد النمو – وخاصة للقضاء على ويلات البطالة.

نحن نعرف مجموعة السياسات التي تستطيع الوصول بنا إلى هذا الهدف: سياسة نقدية تيسيرية، وتصحيح أوضاع المالية العامة بالسرعة المناسبة التي تتجنب التأثير على النمو وتتوخى خططا قوية وواقعية لتخفيض الديون على المدى المتوسط، والانتهاء من تنقية القطاع المصرفي، وإجراء إصلاحات هيكلية تعطي دفعة للإنتاجية والنمو. كل هذه السياسات ينبغي استكمالها باستعادة توازن الطلب العالمي بتوجيهه نحو الأسواق الصاعدة الديناميكية.

ودعونا لا نوهم أنفسنا: فبدون النمو، سيكون مستقبل الاقتصاد العالمي في خطر.

ربما تكون أكبر عقبة في الطريق هي التركة الضخمة من الدين العام الذي يبلغ متوسطه الآن حوالي ١١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في الاقتصادات المقدمة – وهو أعلى مستوى منذ الحرب العالمية الثانية. ويعودي هذا إلى تعريض الحكومات لمخاطر كبيرة من حيث التحولات الدقيقة في مستوى الثقة. وهي تجعل أيدي الحكومات مكتوفة أيضاً، وخاصة وهي تسعى لإقامة بنية تحتية لقرن الحادي والعشرين مع الالتزام بتنفيذ وعودها الاجتماعية. وستكون احتياجات السكان المسنين الذين تتزايد أعدادهم باستمرار إضافة لهذه الضغوط.

وهناك درس واضح من التاريخ – تخفيض الدين العام يصبح صعباً للغاية بغير النمو. والدين المرتفع، بدوره، يزيد من صعوبة تحقيق النمو.

الطريق أمامنا ضيق وطويل.

العامل الرئيسي الآن هو الانتقال من مرحلة النقاش إلى العمل بشأن السياسات التي نعرف أننا بحاجة إليها، والتحرك على جميع الجبهات. نحن لاعبون متعددون ولكن اللعبة واحدة — وهي لعبة معقدة بشكل متزايد يمكن أن تكون لعبة ذات محصلة إيجابية.

نظام مالي أفضل

المعلم الثاني في رأيي هو إقامة نظام مالي أفضل. فنحن نعلم أنه مطلب حاسم بالنسبة للاقتصاد العالمي.

لكننا بحاجة إلى التحرك متوازين النظام الذي أصابنا بالأزمة — قطاع مالي أصفه بعبارة الإغريق القدماء "عَبَثَ فِي غُرُورٍ وَأَطْلَقَ الْعَنَانَ لِلثُّبُورِ".

واليوم، ورغم تحقيق بعض التقدم، لم يصبح النظام أكثر أمناً بدرجة كبيرة حتى الآن مقارنة بوقت انهيار "ليمان براذرز". إنه نظام معقد بشدة، والأنشطة فيه لا تزال شديدة التركيز في مؤسسات كبيرة، كما أن شبح المؤسسات الكبيرة الأهم من أن تفشل لا يزال يجول في أرجاء القطاع. ويوضح استمرار التجاوزات والفضائح أن الثقافة السائدة لم تتغير في الواقع الحال.

وهكذا، يتعين علينا، من قبيل الأولوية الملحة، أن نستكمل برنامج إصلاح القطاع المالي: تنظيم أفضل، ورقابة أفضل، وتسوية أفضل لأوضاع الكيانات العابرة للحدود، وحواجز معقولة في المؤسسات المالية وتكافؤ للفرص في القطاع.

ونحن نواصل التقدم في هذا المسار، وخاصة فيما يتصل بجدول أعمال اتفاقية بازل ٣ لتحسين الهوامش الوقائية من رأس المال والسيولة. ولكنني أتوجس من استمرار انحسار الزخم في هذا الخصوص، سواء في تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها أو في تحقيق مزيد من التقدم في مجالات مثل المشتقات المالية وصيغة الظل والمؤسسات الأهم من أن تفشل.

ويشعر كثير من العاملين في هذا الميدان بالقلق من تكاليف القواعد التنظيمية الجديدة. فهل لهذا القلق ما يبرره؟ هناك دراسة أصدرها الصندوق مؤخراً تشير إلى أن تحسين التنظيم سيؤدي إلى رفع أسعار القروض المصرفية، ولكن بدرجة طفيفة نسبياً. وتخلص الدراسة أيضاً إلى أن زيادة رؤوس الأموال الوقائية إلى مستويات ملائمة يساعد النمو ولا يضره. ويمكن لإصلاح نظام الضرائب في القطاع المالي أن يساعد أيضاً في الحد من الإفراط في المخاطرة والرفع المالي.

خلاصة القول أن تكاليف الإصلاح يمكن تحملها، ولكن تكاليف التراخي لا تحتمل. لقد سبق أن خضنا هذه التجربة.

وهناك نقطة أخرى: أن النظام المالي يمكن أن يساعد على تخفيف فترة التحول إلى نمو عالمي أكثر توازناً. فمدخرات بلدان آسيا الصاعدة تمثل ثالث مدخلات العالم. ومن شأن تطوير الأسواق المالية أن يعيد توجيه قدر أكبر من هذه المدخلات إليها — إلى الأشد احتياجاً من يعيشون بعيداً عن الرخاء.

عدم المساواة والنمو الشامل

يقودنا هذا إلى المعلم الثالث: عدم المساواة ونوعية النمو في عالم المستقبل. الحقيقة أن هذا يتعلق بالبعد الإنساني في صنع السياسات.

والنمو مطلب ضروري للاقتصاد العالمي في المستقبل، لكنه يجب أن يكون نوعاً مختلفاً من النمو. نمو لا يكون مجرد تداعيات للعلوم المطلقة. نمو شامل.

وتخبرنا بحوث الصندوق الأخيرة بأن انخفاض عدم المساواة يرتبط بزيادة الاستقرار الاقتصادي الكلي وزيادة النمو القابل للاستمرار. وينطوي هذا على انعكاسات عميقة على السياسات.

معنى هذا أنه يتعمّن التركيز على الكفاءة مع مراعاة المساواة عند تحديد سياسة المالية العامة. معناه الإنصاف في اقتسام أعباء التصحيح، وحماية الفقراء والمعرضين للخطر. معناه تحسين الإدماج المالي، حتى يتاح للجميع الفرصة إلى أسواق الائتمان والأسواق المالية. معناه مستوى أفضل من الشفافية والحكمة، حتى تكون أبواب الفرص مفتوحة للجميع - فإذا ما سُدت، يُعرف السبب.

إذن، مرة أخرى، هناك ثلاثة نقاط سيتعدد مستقبل اقتصادنا العالمي: تجاوز مرحلة الأزمة، وتحسين النظام المالي، وبناء نوع جديد من النمو.

جيم – الصندوق في المستقبل – خدمة أعضائنا في العالم الجديد

ما معنى ذلك كله بالنسبة لمستقبل الصندوق؟

الأهم من كل ما ذكرت حتى الآن هو الحاجة إلى توثيق التعاون. فالعالم المرتبط معاً يجب أن يكون عالماً ي العمل معاً - عالم "لم يتكسر إلى شذرات متفرقة تحت وطأة الأسوار المحلية الضيقة"، بتعبير طاغور، الشاعر الهندي العظيم.

إذن فرغم أن المؤسسات متعددة الأطراف كانت مهمة من قبل، فقد أصبحت أكثر أهمية لمستقبلنا.

والصندوق منتدى مهم لهذا النوع من التعاون العالمي.

لقد غيرتنا هذه الأزمة - مناهج جديدة، وأهمية جديدة. وأهم محددات الصندوق في المستقبل بدأت تظهر إلى الوجود - لكنها مبنية على الماضي وما أوكله إلينا مؤسسونا الأوائل.

إذن ما الشكل الذي ينبغي أن يكون عليه الصندوق في المستقبل؟

أولاً: الصندوق يجب أن يكون ناصحاً أميناً في كل الأحوال

إن النصيحة تكون أحياناً صعبة – سواء في إسدائها أو نفيتها! وعلى مدار العام الماضي، قررنا عدداً من الأمور المهمة حسب تقديرنا لها – وبعضها كان خلافياً. فهناك الدعوة إلى إعادة رسملة البنوك الأوروبية؛ والدعوة لبناء جدار وقائي مالي أكبر؛ والدعوة لاتباع منهج أكثر توازناً في تصحيح أوضاع المالية العامة؛ والدعوة إلى توجيه الاهتمام بصفة عاجلة للمنحدر المالي. كانت هذه أحکام تقديرية صعبة، لكن مهمتنا هي وضعها – أن تكون حكماً محايدها مستقلاً في الشؤون الاقتصادية، وخاصة في الفترات العصيبة.

واليوم يجب أن يمضي الصندوق قدماً ويتكيف أكثر مع الواقع المتغير للاقتصاد العالمي الحديث، عالم الروابط المتباينة الشاسعة. ولذلك نركز الآن أكثر من أي وقت مضى على تداعيات الاقتصاد والسياسات – كيف يؤثر ما يحدث في أحد البلدان على الأوضاع في البلدان الأخرى.

فقرارنا الجديد المعنى بالرقابة المتكاملة، على سبيل المثال، سيساعد على تحقيق الدمج بين الرقابة القطرية والرقابة العالمية، مما يلقي الضوء على الآثار العابرة للحدود. ومن خلال تقريرنا الجديد عن القطاع الخارجي، تزداد دقة تقديرنا للسياسات من منظور متعدد الأطراف، بما في ذلك أسعار الصرف. أما استراتيجية الرقابة الجديدة فهي تزيد من تركيزنا إلى حد كبير على قطاع يتصدر مخاوفنا بشأن الاستقرار المحلي والعالمي.

ثانياً: يجب أن تتوافق للصندوق الموارد اللازمة للوقوف بجانب بلدانه الأعضاء في هذا العالم المترابط.

وقد تعهدنا منذ بداية الأزمة بتقديم ٥٤٠ مليار دولار، قدمنا منها ١٥٧ مليار دولار ضمن ١٢٦ برنامجاً للإقراض – ٥٧ بشرط غير ميسرة، و ٦٩ بشرط ميسرة. ونحن نساعد كل أنواع البلدان لحل كل أنواع المشكلات – من التمويل للمساعدة على التكيف والجتياز التحول، إلى التأمين لمنع العدوى والمصادفة على جودة السياسات. ونحن نفعل ذلك بدرجة أكبر من المرونة والحساسية للظروف الاجتماعية – عن طريق الدعوة لفترة أطول من التصحيح المالي في بعض البلدان، على سبيل المثال.

وقد اتخذتم قراراً في مطلع هذا العام بزيادة مواردنا بقدر ٤٥٦ مليار دولار، فكان بمثابة تصويت هائل بالثقة في الصندوق وصل بقدرنا الكلية على الإقراض إلى أكثر من تريليون دولار أمريكي. وفي وقت قريب، وباستخدام العائد الاستثنائي المتحقق من مبيعات الذهب، تقدمتم أيضاً لمعاونة البلدان منخفضة الدخل – حيث سعيتم لضمان توافر الموارد الكافية في "الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر" لتقديم القروض في السنوات القادمة.

وأرجو أن تطمئنوا إلى أن استثماراتكم ستوجه إلى استخدامات جيدة – المساعدة على إنهاء الأزمات، ومنع وقوعها، وتحفيض تكاليفها البشرية.

نقطةٌ أخيرةٌ ولكنها حاسمةٌ تتعلق بالصندوق في المستقبل: فيجب أن يكون انعكاساً حقيقياً لـ الماكيّة العالميّة.

إننا نحتاج إلى صندوق يمثل العالم، ويبدو شبيهها بالعالم، ويجد العالم فيه بيته آمناً ومرحباً.

وفي هذا السياق، فإن الإصلاحات المتفق عليها في عام ٢٠١٠ تمثل أكبر تغير في نظام الحكومة في تاريخنا. ونتيجةً لذلك: سيتم تحويل ٦٪ من حصة العضوية إلى بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية، أو ٩٪ إجمالاً منذ بداية الإصلاحات السابقة في ٢٠٠٦. وللمرة الأولى، سوف تصبح البرازيل والصين والهند وروسيا من بين البلدان العشرة صاحبة أكبر حصة في الصندوق. وللمرة الأولى، في أي مؤسسة مالية دولية، سيكون لدينا مجلس تنفيذي يختار كل أعضاؤه بالانتخاب.

والخبر السار في هذا الخصوص هو أننا على حقنا تقدماً كبيراً نحو هذا الإصلاح. فقد وصلنا إلى معظم المعالم الأساسية على الطريق - فقد تجاوزت المواقفات ٧٥٪ من العدد المطلوب لتنفيذ زيادة الحصة، وأكثر من ١٢٠ بلداً لـ إقرار إصلاح المجلس التنفيذي. ويجب أن ندفع الآن للوصول إلى ٨٥٪ من القوة التصويتية، وهي النسبة الـ لازمة لـ استكمال إصلاح المجلس ومجموعة إصلاحات عام ٢٠١٠.

لقد قطعنا شوطاً طويلاً وبات خط النهاية في مرمى البصر. لقد بات قريباً جداً، وها أنا اليوم، هنا في طوكيو، أحث بلداننا الأعضاء مرة أخرى على بلوغه.

السيد الرئيس، السادة المحافظون: هذا هو الصندوق الذي كان عاكفين على بنائه، وسوف نواصل بنائه، بفضل تأييدهم. إنه لكم. صندوق لكل الأوقات ولكل الشعوب. صندوق خادم لأعضائه، وللعالم أجمع، وللناس جميعاً.

خاتمة: التعاون - روح طوكيو

اسمحوا لي في ختام كلمتي اليوم أن أتقدم بالشكر والتحية مرة أخرى لمضيفينا اليابانيين. فالليابان حقاً نصیر العمل متعدد الأطراف والتعاون العالمي. وهي صديق لـ صندوق النقد الدولي، ونحن نحتفل الآن بمرور ٦٠ عاماً من الشراكة بيننا.

واسمحوا لي أن أعرب عن عميق امتناني بخبراء الصندوق الرائعين ذوي المهارات العالية على مستوى العالم. فلم أشعر بمثل هذا الانبهار تجاه مجموعة من المتخصصين المخلصين الذين يتقانون في عملهم ليل نهار لـ دعم بلداننا الأعضاء.

وأود أيضاً أن أشكر المديرين التنفيذيين في الصندوق لـ توجيهاتهم ومشاعر الزمالة الرائعة. وأود أن أشكركم، أيها الأعضاء، على دعمكم المستمر، وإيمانكم بما نقوم به من عمل.

وأود أن أشير إلى انعكاس أخير، لقد أطلقنا، في إطار هذه الاجتماعات، مسابقة لكتابة المقال للطلبة اليابانيين للتعبير عن آرائهم حول صندوق النقد الدولي والاقتصاد العالمي. وقد تجمع لدينا العديد من المشاركين الملهمة الرائعة. ومعنا اليوم المتسابقين في التصفيات النهائية. أرجو أن تتذكروا بالوقوف.

هناك مقال على وجه التحديد ظل عالقاً بذهني. كتبته امرأة شابة تدعى "ناؤ يونيموتو" (Nao Yonemoto).

لقد تحدثت "ناؤ" في مقالها عن حادثة شهيرة في التاريخ الياباني، عندما كان اثنان من القادة العسكريين - شينغن تاكيدا وKenjin Uesugi - (Shingen Takeda and Kenshin Uesugi) يقاتلان من أجل الهيمنة على المنطقة. وعندما علم أحدهما أن الآخر لا يجد ما يكفيه من الملح - وكان وقتها سلعة أولية عظيمة القيمة - أرسل له بعضاً مما كان متوفراً لديه شخصياً.

ومن ثم انتشرت المقوله اليابانية العظيمة "قدم الملح لخصمك" (*give salt to your adversary*). وبعبارة أخرى، لكن سخياً مع المحتاج، حتى إذا كان مختلفاً عنك، أو في فريق غير فريقك. فما هي الرسالة هنا؟ التعاون المشترك في الأوقات العصيبة هو الطريق الوحيد للتقدم.

السيد الرئيس، السادة المحافظون: إن روح التعاون هي الطريق الوحيد للتقدم. لقد رأيت هذه الروح مؤخراً في مدينة سينديا. رأيتها خلال سفري إلى مختلف بلداننا الأعضاء على مدار العام الماضي. وأراها هذا الصباح مرة أخرى بادية على وجوهكم.

إنها روح اجتماعاتنا. أتمنى أن تصبحكم عند عودتكم إلى أوطنكم.

شكراً.